مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد التاسع - التاريخ - تموز 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.09.25.27

سياسة الدولة العثمانية تجاه القبائل اليمنية في ولاية الحديدة (1872 - 1908م)

نور اركان محمد
noor.a.mohamed@aliraqia.edu.iq

مستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة السياسة العثمانية في ولاية الحديدة خلال فترة الحكم العثماني الثانية لليمن (1872–1918م)، ويركز على تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية في لواء الحديدة. ويهدف إلى فهم تأثير الحكم العثماني على هذا الإقليم الحيوي من اليمن، من خلال تتبع سياسات الدولة العثمانية في مجالات متعددة، ودراسة دوافعها للسيطرة على الحديدة، وطبيعة علاقتها مع السكان المحليين، والنتائج المترتبة على تلك السياسة في مختلف الجوانب.

كلمات مفتاحية: الحديدة ،الدولة العثمانية ، المقاومة اليمنية ، الإصلاحات الإدارية.

Abstract :

The city of Hodeida is considered one of the most prominent coastal cities in Yemen. This study explores the Hodeida Governorate through three main sections.

In the first section, a brief overview of the city is presented, highlighting its growth since its establishment in the 18th century, thanks to its vital port which contributed to commercial activity. It also discusses the reasons behind the Ottoman occupation of Yemen, which aimed at controlling trade routes and securing borders, making Hodeida a strategic target, The second section addresses the Ottoman policies in Hodeida, focusing on the political and military conditions that enhanced control and security, as well as the challenges in education and the economy resulting from weak infrastructure and the tax system. It also highlights health conditions, noting the establishment of hospitals to improve healthcare, Finally, the third section examines significant Ottoman reforms that contributed to the development of infrastructure and improvements in education and healthcare in Hodeida Governorate, positively affecting the social and economic life of the city.

المقدمة:

تُعَد مدينة الحديدة واحدة من أبرز المدن الساحلية في اليمن. ونستعرض ذلك من خلال البحث عن لواء الحديدة من خلال ثلاثة مطالب رئيسية، في المطلب الأول، يُقدّم نبذة عن المدينة، حيث ازدهرت منذ تأسيسها في القرن الثامن عشر بفضل مينائها الحيوي الذي ساهم في تنشيط التجارة. كما يناقش دوافع احتلال العثمانيين لليمن، المتمثلة في السيطرة على الممرات التجارية وتأمين الحدود، مما جعل مدينة الحديدة هدفًا استراتيجيًا، المطلب الثاني يتناول سياسة العثمانيين في الحديدة، مع التركيز على الأوضاع السياسية والعسكرية التي عززت السيطرة والأمن، بالإضافة إلى التحديات في التعليم والاقتصاد الناتجة عن ضعف البنية التحتية ونظام الضرائب. يُبرز أيضًا الأوضاع الصحية، حيث تم إنشاء مستشفيات لتحسين الرعاية، أخيرًا، يستعرض المطلب الثالث الإصلاحات العثمانية البارزة التي ساهمت في تطوير البنية التحتية وتحسين التعليم والرعاية الصحية في لواء الحديدة، مما أثر إيجابيًا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة.

ثانيًا: إشكالية البحث

كيف أثّرت السياسة العثمانية في لواء الحديدة خلال فترة حكمها (1872-1918م) على الأوضاع العامة في اليمن؟

الأسئلة الفرعية:

1. **ما هي دوافع الدولة العثمانية للسيطرة على لواء الحديدة؟**
2. **كيف كانت التقسيمات الإدارية العثمانية في لواء الحديدة؟**
3. **ما هي السياسات العثمانية المتبعة في مجالات الضرائب، التعليم، والصحة في لواء الحديدة؟**
4. **كيف انعكست تلك السياسات على الحياة اليومية للسكان المحليين؟**

ثالثًا: أهداف البحث

- تحليل الدوافع الاستراتيجية والسياسية التي دفعت الدولة العثمانية للسيطرة على لواء الحديدة.
- دراسة تأثير السياسات العثمانية على النظام الإداري والاجتماعي في المدينة.
- الكشف عن ممارسات الدولة العثمانية في الجوانب الاقتصادية والصحية والتعليمية.
- الإسهام في توثيق مرحلة مهمة من التاريخ اليمني عبر التركيز على مدينة الحديدة كنموذج تطبيقي.

رابعًا: منهجية البحث

اعتمد البحث على **المنهج التاريخي الوصفي التحليلي**، الذي يقوم على جمع المعلومات التاريخية من مصادرها المختلفة، وتحليلها بصورة علمية دقيقة، بهدف فهم طبيعة السياسات العثمانية وتأثيرها على الواقع المحلي في لواء الحديدة، مع ترتيب الأحداث وتحليلها بما يكشف عن علاقات السبب والنتيجة.

خامسًا: الدراسات السابقة

لم تحظَ ولاية الحديدة بالتركيز الكافي في معظم الدراسات التاريخية المتعلقة بفترة الحكم العثماني الثاني في اليمن، حيث تركزت معظم البحوث على العاصمة صنعاء أو على المقاومة الزيدية. إلا أن هناك دراسات تناولت الحكم العثماني في اليمن بشكل عام، مثل:

- دراسات عن العثمانيين في اليمن (تناولت الحروب والمقاومة الدينية).
- أبحاث تناولت أثر السياسة العثمانية على الحياة الاقتصادية في اليمن.

لم تتناول دراسة مستقلة ومتكاملة التأثير الشامل للسياسة العثمانية في الحديدة بشكل خاص، وهو ما يمنح هذا البحث قيمة مضافة.

سادسًا: الإضافة العلمية للبحث

يُعد هذا البحث إضافة علمية مهمة في حقل الدراسات التاريخية اليمنية، حيث يسلط الضوء على منطقة مهمّشة في السرديات التاريخية اليمنية، ويوثق تأثير الحكم العثماني في لواء الحديدة في جوانب متعددة (إدارية، اقتصادية، صحية، تعليمية)، ويعيد قراءة تلك المرحلة من منظور تحليلي غير تقليدي، ما يفتح الباب أمام دراسات مستقبلية مقارنة بين الولايات اليمنية المختلفة تحت الحكم العثماني.

سابعاً: خطة البحث:

المبحث الأول: نبذة عن الحديدة وتاريخها، يتناول هذا الجزء موقع الحديدة وأهميتها الجغرافية، وطبيعة سكانها، ثم يوضح لماذا اهتمت الدولة العثمانية بالسيطرة عليها، ويستعرض مراحل الحكم العثماني وتقسيمات المدينة الإدارية.**المبحث الثاني، سياسة العثمانيين في لواء الحديدة،** يشرح هذا القسم كيف تعامل العثمانيون مع الشؤون السياسية والعسكرية في الحديدة، ثم يوضح أوضاع التعليم والضرائب والصحة، وكيف أثرت هذه السياسات على الأهالي وردّات فعلهم، **المبحث الثالث: الإصلاحات العثمانية في الحديدة،** يستعرض هذا الجزء أسباب الإصلاحات التي أجرتها الدولة العثمانية في الحديدة بعد عام 1872، وما تم القيام به من تغييرات إدارية وخدمية، ثم يوضح النتائج التي نتجت عن تلك الإصلاحات.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بلدة حديدة واهم الملحقات التابعة لها:

الحديدة هي واحدة من المدن البارزة في اليمن، تتميز بموقعها الجغرافي وإمكانياتها السياحية. الحديدة هي بلدة ساحلية حديثة النشوء تقع على البحر الأحمر، وتعد واحدة من أبرز المدن اليمنية من حيث الموقع الجغرافي والتنوع السكاني. فيما يلي تفاصيل حول موقعها وسكانها وطبيعة المجتمع فيها:

أولاً: الموقع الجغرافي

- **الموقع المطلق**: تقع الحديدة في الجنوب الغربي من العاصمة صنعاء، حيث تبعد حوالي 140 كم، وفي الشمال الغربي من مدينة المخا بحوالي 160 كم. كما أنها تقع في الجنوب من منطقة عسير في المملكة العربية السعودية [1].

- **الموقع الفلكي**: تتمتع الحديدة بموقع فلكي مهم، حيث تقع بين دائرتي العرض 14- 16 شمالاً، وبين خطي الطول 43-42 شرقاً. هذا الموقع جعلها نقطة استراتيجية على الساحل الغربي لليمن.

التنوع السكاني

- **الأعراق المختلفة**: يتميز سكان لواء الحديدة بتنوعهم العرقي والثقافي. فهي موطن لمزيج من الأعراق، بما في ذلك العرب، الفرس، الهنود، بالإضافة إلى الأجانب مثل الإنجليز، اليونانيين، الروس، والإيطاليين [2].

- **التنوع الديني**: يعكس المجتمع في الحديدة تنوعًا دينياً ملحوظًا، حيث يضم المسلمين والمسيحيين واليهود والهندوس وغيرهم. [3] ومع

(1) مرآت اليمن، زهدي، ص 22-21
(2) اليمن الكبرى، الويسي، ج1، ص 104
(3) مرآت اليمن، زهدي، ص 22

ذلك، فإن غالبية سكان لواء الحديدة هم من العرب المسلمين الذين يتبعون المذهب الشافعي، مما يشكل النسيج الثقافي والديني للمدينة.

- **التقديرات السكانية**: لم يكن هناك رقم ثابت لعدد سكان لواء الحديدة، حيث كانت هذه التقديرات تتغير من سنة إلى أخرى. هذا التغيير يرجع إلى عدة عوامل، منها الهجرة الداخلية، والنمو السكاني، والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على المنطقة عبر الزمن [1].

تعتبر الحديدة بلدة ساحلية ذات طبيعة جغرافية مميزة وتنوع عرقي وديني كبير، مما يعكس غنى تاريخها وثقافتها. تكامل عناصر الموقع الجغرافي والتنوع السكاني جعل من الحديدة منطقة حيوية تشهد نشاطًا تجاريًا وسياحيًا ملحوظًا.

تشتهر الحديدة بوجود عدد كبير من الوديان الخضراء والمناطق الزراعية. هذه الوديان تتمتع بتربة خصبة، مما يجعلها مثالية لزراعة مختلف المحاصيل. الزراعة تلعب دورًا مهمًا في اقتصاد المنطقة، وتشمل زراعة الفواكه والخضروات [2].

الحديدة تعتبر وجهة سياحية حديثة، حيث يأتي الزوار للاستمتاع بالشواطئ الرملية على البحر الأحمر، والمناظر الطبيعية الخلابة.

يمكن للزوار القيام بأنشطة مائية مثل السباحة والغوص، كذلك الاستمتاع بالمأكولات البحرية الطازجة التي تقدمها المطاعم المحلية.

وتمتلك المنطقة تنوعًا بيئيًا فريدًا بفضل الوديان القريبة والسهول الزراعية، وهو ما يتيح للزوار اكتشاف حياة طبيعية غنية [3].

الحديدة تمتلك تاريخًا ثقافيًا غنيًا يعكس نمط الحياة التقليدي لسكان المنطقة. يمكن للزوار استكشاف الأسواق المحلية، والمهرجانات، والتعرف على الحرف التقليدية [4].

تعتبر الحديدة بلدة سياحية واعدة على البحر الأحمر، تجمع بين المناظر الطبيعية الخلابة والتاريخ العريق، مما يجعلها وجهة مثالية للراغبين في الاسترخاء واستكشاف الثقافة اليمنية. كما أن وجود الوديان الخضراء يسهم في تعزيز جاذبيتها كوجهة زراعية وسياحية في الوقت نفسه [5].

ثانياً: دوافع وأسباب الدولة العثمانية للسيطرة على لواء حديدة:

تتناول دوافع السيطرة العثمانية على لواء الحديدة جوانب متعددة تعكس المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي كانت تسعى الدولة العثمانية لتحقيقها، وخاصةً في سياق القرن التاسع عشر حيث كان العالم يشهد تغييرات جذرية في توازن القوى. إليك شرحًا مفصلًا لكل من هذه الدوافع:

1. **التحكم بالملاحة البحرية: **موقع استراتيجي**: تقع الحديدة على الساحل الغربي لليمن المطل على البحر الأحمر، وهي واحدة من النقاط الحيوية للتحكم في طرق الملاحة. تأمين هذا الممر المائي يعني حماية حركة التجارة البحرية التي تمر عبر مضيق باب المندب، والذي يعتبر ممرًا مهمًا للتجارة العالمية. وبالتالي، كانت السيطرة على الحديدة ضرورية لحماية مصالح الدولة العثمانية

(1) لواء الحديدة في العهد العثماني الأخير، سبع، ص2

(2) اليمن في عهد حكم الاتحاديين 1918-1908، المولى، ص 54-37

(3) لواء الحديدة في العهد العثماني الأخير، سبع، ص3-2

(4) معجم البلدان والقبائل اليمنية، المقحفي، ج1، ص 436

(5) الحديدة والسواحل اليمنية على البحر الأحمر في الأرشيف العثماني، شمسي، ص 26

التجارية وتعزيز تحركات السفن [1].

2. **تعزيز الأمن والاستقرار**

- **مواجهة التهديدات الخارجية**: مع تزايد النفوذ الغربي وخاصة من قبل القوى الأوروبية، كانت الدولة العثمانية تدرك أهمية السيطرة على المناطق الحساسة مثل الحديدة لضمان استقرار المنطقة. بعد أن عانت بعض المناطق من الفوضى وعدم الاستقرار بسبب المنافسات الدولية، أصبح من الضروري تعزيز الوجود العثماني العسكري في الحديدة من أجل حماية المصالح العثمانية ورسم حدود تأثيرها [2].

3. **توسيع النفوذ التجاري**

- **نقطة تجارية رئيسية**: عقب افتتاح قناة السويس، زادت الحركة التجارية في البحر الأحمر، مما جعل الحديدة نقطة حيوية لنمو التجارة بين الشرق والغرب. حازت السيطرة على الحديدة على أهمية كبيرة حيث تمكّن العثمانيون من استغلال هذه الدورة التجارية النشطة، وتعزيز تجارة القهوة والسكر والحبوب وغيرها من البضائع، مما كان له تأثير إيجابي على الاقتصاد العثماني بشكل عام [3].

4. **زيادة السيطرة على اليمن**

- **توحيد المناطق**: كان الهدف من السيطرة على الحديدة هو توحيد الأجزاء الأخرى من اليمن، حيث أن وجود قاعدة عسكرية وإدارية قوية في الحديدة يعني قدرة العثمانيين على توسيع نفوذهم نحو المناطق الداخلية. هذا التوحيد كان ضروريًا لبسط السيطرة الاستراتيجية على جميع أراضي اليمن وتعزيز السلطات المركزية [4].

5. **الاستفادة من الموارد الطبيعية**

- **تنمية المشروعات الزراعية**: يتميز لواء الحديدة بوجود وديان خصبة تغذيها الأنهار، مما يجعلها مناسبة للزراعة. استغلال هذه الأراضي وتطوير المشاريع الزراعية كان يعزز الإنتاج المحلي ويوفر الغذاء، مما يساهم في استقرار الاقتصاد المحلي. كذلك، ارتفاع مستوى الزراعة يمكن أن يحسن من عائدات الحكومة العثمانية من الضرائب والمكوس [5].

6. **تعزيز الوجود الثقافي والديني**

- **النفوذ الإسلامي**: كانت الدولة العثمانية تسعى لتمثيل السلطة الإسلامية في العالم، وأرادت تعزيز وجودها الثقافي والديني في اليمن حيث أغلب السكان هم من المسلمين. السيطرة على الحديدة كانت تعني تعزيز التعليم الإسلامي والثقافة الإسلامية بصفة عامة، وجذب العلماء والحرفيين نحو المنطقة، مما سيساهم في تكريس النفوذ العثماني ونشر القيم والثقافة الإسلامية [6].

تجتمع هذه الدوافع لتظهر كيف استخدمت الدولة العثمانية سلطتها المتزايدة في القرن التاسع عشر لتعزيز نفوذها في المناطق الاستراتيجية مثل الحديدة. السيطرة على هذا اللواء لم تكن مجرد مسألة جغرافية، بل كانت تعبيرًا عن رغبة الدولة في التوسع وتأمين مصالحها الاقتصادية والدينية والسياسية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية [7].

---

(1) الحكم العثماني في اليمن (1872-1918م)، اباظة، ص 55-60

(2) الامامة في اليمن في مواجهة العثمانيين (حقائق تاريخية)، دشيلة، ص5

(3) المصدر نفسه

(4) الحكم العثماني في اليمن، اباظة، ص 55-60

(5) معجم البلدان والقبائل اليمنية، المقحفي، ج1، ص 437

(6) الحكم العثماني في اليمن، اباظة، ص 55-60

(7) المصدر نفسه

ثالثاً: الحكم العثماني الثاني في اليمن، الذي بدأ في عام 1872 واستمر حتى 1918،

يشكّل نقطة تحول مهمة في التاريخ اليمني الحديث. هذه الفترة تميزت بعودة القوات العثمانية واستعادة نفوذها في المناطق الساحلية، خصوصًا في تهامة، بينما بقيت المناطق الجبلية تحت سيطرة شبه مستقلة من قبل القبائل المحلية. [1]،

عندما عادت القوات العثمانية إلى اليمن، كانت تسعى إلى إرساء حكم مباشر في تهامة والسيطرة الأسمية على المناطق الجبلية. على الرغم من ذلك، واجه العثمانيون تحديات كبيرة، حيث تطلّب منهم الأمر التعامل مع مقاومة مستمرة من القبائل، مثل قبائل عسير والزرانيق. وعلى مدار هذه الفترة، تولى عشرة حكام (ولاة) إدارة المناطق الساحلية، حيث كانت إدارتهم تقتصر على تهامة وعسير [2]، في ظل تجاهل كبير للجبال المحيطة بالمنطقة. هذا الوضع أدى إلى تأثيرات عميقة على مختلف جوانب الحياة في اليمن، بما في ذلك السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. فرغم محاولات العثمانيين لتجديد نفوذهم، إلا أن كفاح الشعب اليمني ضدهم أظهر قوة الروح الوطنية ورفض الاستعمار [3].

بعد القضاء على التمرد الذي قاد الأمير محمد بن عايض في عسير، بدأ المشير أحمد مختار باشا مهمته في اليمن، مركّزًا على السيطرة على مدينة حديدة وصنعاء. في عام 1872، تمكن من دخول لواء حديدة وصنعاء بدون مقاومة، بعد أن استقبله مجموعة من رؤساء وأعيان المدينة في منطقة حراز. كان الاعتقاد السائد أنهم سيساعدونه في تنظيم شؤون المدينة، على أن يعود بعدها من حيث جاء[5].

لكن أحمد مختار باشا استغل الدروس المستفادة من تجربة توفيق باشا، وحرص على السيطرة الكاملة على الجوانب العسكرية والإدارية قبل الدخول إلى المدينة. بعد أن تأكد من خضوع مدينة حديدة لسلطته، بدأ عملياته لإخضاع المناطق المحيطة بها [6].

---

(1) علاقة العثمانيين بالأمام يحيى في ولاية اليمن (1904-1918)، الشامي، ص25 .

(2) علاقة العثمانيين بالأمام يحيى في ولاية اليمن (1904-1918)، الشامي، ص25 .

(3) خلال فترة الحكم العثماني الثاني في اليمن، كانت الظروف السياسية والاجتماعية تعيش حالة من التوتر والاضطراب، مما دفع العديد من أعيان ومشايخ المناطق المختلفة، بما في ذلك الحديدة وصنعاء وتعز، لرفع رسائل تطالب بإدخال القوات العثمانية للسيطرة على المناطق الجبلية، كانت هذه الرسائل تعكس واقع الحال الذي يعيشه الأهالي نتيجة الصراعات الداخلية بين الأئمة، وغياب الإمام القوي القادر على فرض الأمن والاستقرار في البلاد. أدت هذه الأوضاع إلى تفشي الفوضى واهتزاز الثقة في قدرة القيادات المحلية على حماية المواطنين ومصالحهم، مما جعل سكان تلك المناطق أكثر انفتاحًا لاستقبال الحلول الخارجية، بما في ذلك العودة إلى الحكم العثماني.
هذا التوجه من قبل الأعيان والمشايخ يعكس حالة من الضعف والهشاشة التي مرت بها المجتمعات المحلية، حيث أصبح قبول السيطرة العثمانية كبديل ضروري لسد فراغ السلطة وتأمين بنية تحتية أمنية. هذه الديناميكية أعادت صياغة العلاقة بين المواطنين والدولة العثمانية، ورغم محاولات العثمانيين لتوسيع نفوذهم، فإن ذلك لم يكن غائبًا عن مقاومة الداخل، والتي ستستمر في الفترات التالية، للمزيد ينظر، علاقة العثمانيين بالأمام يحيى في ولاية اليمن (1904-1918)، الشامي، ص25 .

(5) تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، العمري، ص 195.

(6) الحكم العثماني في اليمن في الفترتين (1635-1538 مو1918-1872م)، الشهري، ص10.

لقد كانت سيطرته على مدينة حديدة تمهيدًا لمراحل جديدة من الحكم العثماني، حيث توسع نفوذه ليشمل معظم المناطق المحيطة. فتح الباب أمام تحولات جذرية في إدارة السلطة، مما ساهم في تعزيز الوجود العثماني في اليمن. تحت قيادته، تم التعامل مع التحديات الداخلية بمزيد من الحزم، مما أدى إلى إرساء قواعد الحكم العثماني بشكل أكثر استقرارًا [1].

ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى:

1- فترة التوسع والبناء (1872-1889)

بدأت هذه المرحلة بوصول أحمد مختار باشا إلى حديدة في عام 1872، حيث تمكن العثمانيون من بسط نفوذهم على معظم أنحاء اليمن. استغل أحمد مختار الظروف المحلية لصالحه، حيث أدرك أهمية بناء تحالفات مع القيادات المحلية، مما ساعده على تعزيز سلطته.

طوال العقدين التاليين، عمل أحمد مختار باشا على تنفيذ عدد من المشاريع الضرورية لتحسين الحياة اليومية في اليمن. سواء في مجالات الصحة، أو التعليم، أو البنية التحتية، كان الهدف هو خلق بيئة مواتية لاستقرار الحكم العثماني وكسب تأييد الأهالي.

وقبل دخوله المدينة، حرص أحمد مختار على ترتيب الأوضاع العسكرية حول المدينة، مما أظهر جاهزيته لقمع أي تمرد محتمل. بالإضافة إلى ذلك، فعّل علاقاته مع العلماء والأعيان، بما في ذلك الإمام الهادي غالب بن محمد والشيخ محسن معيض. هذا التعاون مع القيادات الدينية والاجتماعية ساعد في تأمين ولائهم ودعمهم للحكومة الجديدة [2].

وبعد استعادة السيطرة، بدأ أحمد مختار بتنظيم الأمور الإدارية بشكل منهجي. استغرق تنظيم الإدارة حوالي ثمانية أشهر، ارتكز خلالها على إشراك الأعيان في النظام الإداري الجديد لضمان استقرار المنطقة وكسب ثقة السكان [3].

تمثل هذه المرحلة الفترتين الرئيسيتين في تاريخ اليمن، حيث أرسى العثمانيون من خلالها قواعد حكمهم، وبدأوا في بناء نظام إداري يسعى للارتقاء بمستوى الخدمات ويعزز من ولاء المواطنين [4].

بعد مغادرة أحمد مختار باشا، تولى مجموعة من الولاة حكم اليمن، وكانوا يسعون لتوسيع نفوذ الدولة العثمانية ومواجهة القبائل التي تتمرد من وقت لآخر. حاول هؤلاء الولاة توحيد القبائل

(1) تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، العمري، ص 195.

(2) تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في تاريخ اليمن، الواسعي، ص 260.

(3) نشاط الوالي أحمد مختار باشا لم يكن مقتصًرا على التنظيم الإداري فقط بل اهتم أيضًا بتوسيع نفوذ الدولة العثمانية في مختلف أنحاء اليمن، أرسل أحمد مختار قوات إلى المناطق المحيطة بحديدة بسبب التهديدات القادمة من القبائل المجاورة كانت منطقة بني الحارث شمال المدينة هي الوجهة الأولى لهذه القوات بقيادة الشيخ علي حسين الدفعي الذي قاد تمردًا.
استخدمت الدولة العثمانية قوات كبيرة لإظهار قوتها وكانت تهدف إلى إرسال رسالة للقبائل المحلية تفيد بأن الدولة تستطيع سحق أي مقاومة مهما كانت وكانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز هيبة الدولة واستعادة الثقة في قدرتها على فرض الأمن.
التحرك السريع للعثمانيين كان له تأثير كبير على رؤى القبائل المحلية تجاه القوة العثمانية وأظهر قدرة الدولة على السيطرة وتفادي التحديات المستقبلية من الزعماء المحليين والمتمردين، وبهذه الطريقة، استطاع أحمد مختار دمج التنظيم الإداري مع التحرك العسكري لترسيخ الحكم العثماني وتوسيع نفوذها في اليمن. للمزيد ينظر، علاقة العثمانيين بالإمام يحيى في ولاية اليمن، ص27.

(4) الحكم العثماني في اليمن في الفترتين (1538-1635 مو1872-1918م)، الشهري، ص10

تحت قيادتهم، إلا أنهم فشلوا في أن يصبحوا زعماء للمقاومة اليمنية يُلتف حولهم لمواجهة العثمانيين.

ورغم ذلك، شكلت هذه القبائل خطرًا على السلطة العثمانية، حيث كان تهديدها يتوسع أحيانًا وينحسر أحيانًا أخرى[1]. في الوقت نفسه، لم تمنع الظروف القائمة من تعزيز النفوذ في مناطق مختلفة من اليمن.

معظم تحركات القبائل ضد العثمانيين كانت نتيجة سوء تصرف الولاة والموظفين، سواء المدنيين أو العسكريين، تجاه الأهالي، مما أدى إلى تفاقم التوترات وزيادة الصراعات[2].

2- فترة التمرد والمقاومة:

تعتبر فترة التمرد والمقاومة بين عامي 1889 و1904 فترة حاسمة في تاريخ اليمن، حيث يمكن تحديد بدايتها مع ظهور الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين في عام 1889[3]. لقد ساهم ظهور هذا الإمام في توحيد المتمردين ضد الحكم العثماني تحت راية واحدة، وتمكن اليمنيون في بداية عهده من محاصرة مدينة حديدة وعاصمة ولاية اليمن العثمانية، صنعاء[4].

على الرغم من محاولات سابقة من قبل عدد من الأئمة لتجميع قوى القبائل، إلا أنهم لم يحققوا إنجازات ملحوظة، وذلك يعود لعدة عوامل، من أبرزها الظروف السياسية السيئة التي عاشها اليمن قبل وصول العثمانيين، بالإضافة إلى الجهود العثمانية في تنظيم وإصلاح مختلف جوانب الحياة في اليمن.

كما كان لتفوق العثمانيين من ناحية التسليح، حيث استخدمت القوات العثمانية المدافع الحديثة، دور كبير في القضاء على مناوئي السلطة العثمانية واحتواء التمردات القبلية التي تظهر بين الحين والآخر. هذه الديناميات أدت إلى تغييرات مهمة في الصراع بين العثمانيين والقبائل اليمنية[5].

رابعا» تأسيس ولاية جديدة ضمن التقسيم الإداري العثماني:

تمكن العثمانيون في عام 1872 من استعادة حكمهم على اليمن، وبدأوا في تطبيق القوانين العثمانية، بما في ذلك قانون الولايات الذي صدر عام 1864. على إثر ذلك، تم تشكيل ولاية جديدة في عام 1872 أطلق عليها اسم ولاية اليمن، التي كانت تتألف من أربعة ألوية هي: صنعاء، وعسير، وتعز، والحديدة. وتقسيمات لواء الحديدة:

- **عام 1874**: كان لواء الحديدة يضم أربعة أقضية هي:
  - زبيد
  - اللحية
  - جبل ريمة
  - أبو عريش[6]
- **استحداث قضاء حجور**: في نفس العام، تم إنشاء قضاء حجور، وتم ربطه إداريًا بلواء الحديدة، مما ساهم في زيادة التنظيم الإداري في المنطقة.
- **عام 1880**: شهدت التقسيمات الإدارية

(1) المصدر نفسه، ص11-10

(2) علاقة العثمانيين بالأمام يحيى في ولاية اليمن، ص -27 28

(3) تاريخ اليمن وصنعاء، راشد، ص90

(4) تاريخ اليمن وصنعاء، راشد، ص90

(5) في تلك الأثناء، كان الإمام المنصور بالله يتواجد في مدينة حديدة، حيث كان يتابع تدهور الأوضاع نتيجة وصول ولاة نفتقدوا الخبرة اللازمة في التعامل مع أهل اليمن. وقد تعرض الإمام نفسه للاضطهاد والسجن على يد الوالي مصطفى الذي حكم بين عامي 1875 و1879. للمزيد ينظر: امة الملك محمد الثور، الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني لليمن مع تحقيق مخطوطة الدر المنثور في سيرة الامام المنصور، الارياني، ص 22

(6) لواء الحديدة في العهد العثماني الأخير، سبع، ص3-2

للواء الحديدة إضافات جديدة، حيث أضيفت ثلاثة أقضية جديدة هي:

- بيت الفقيه - باجل - الزيدية

في عام 1900، شهد لواء الحديدة تغيرات إدارية مهمة شملت إعادة تنظيم الأقضية والدوائر الحكومية، مما ساعد على تحسين إدارة الشؤون المحلية وتعزيز السيطرة العثمانية على المنطقة.

تعكس هذه التقسيمات والتغييرات التوجهات العثمانية الهادفة لتعزيز الحضور الإداري في اليمن، وتسهيل إدارة المناطق الخاضعة لسلطتهم، مما ساهم في استقرار المنطقة وتطويرها عبر تطبيق الأنظمة العثمانية [1].

المطلب الثاني: سياسة العثمانيين في الأوضاع العامة في لواء حديدة (1809-1908):

أولاً: سياسة العثمانيين السياسية والعسكرية في لواء حديدة (1872-1890)

خلال الفترة العثمانية في اليمن، وخاصة في محافظة الحديدة، واجهت الحكومة العثمانية مقاومة شرسة من بعض القبائل المحلية التي رفضت الخضوع للسلطة العثمانية ودفع الرسوم والضرائب المفروضة عليها. كانت قبائل وصابين والركب والزُرانيق من بين هذه القبائل التي اتخذت موقفًا قويًا ضد العثمانيين [2].

أسباب المقاومة

1. **الاستقلالية والهوية المحلية**: سعت هذه القبائل للحفاظ على استقلالها وهويتها الثقافية، التي كانت مهددة من قبل الأنظمة العثمانية المركزية.

2. **الأعباء الاقتصادية**: فرضت الحكومة العثمانية ضرائب مرتفعة كان لها تأثير سلبي على الحياة الاقتصادية للقبائل، مما أدى لرفضها هذا النظام الضريبي.

3. **الظلم والجباية القاسية**: كانت هناك سياسة جبائية تتسم بالعنف والظلم، مما أثار غضب القبائل ودفعها للانتفاض [3].

أساليب المقاومة

- قامت القبائل بتنظيم صفوفها ورفضت التسليم أمام الضغط العثماني.
- الاستفادة من المعرفة الجغرافية والتضاريس المحلية في تنفيذ عمليات مقاومة ضد العثمانيين

سياسة الحكومة العثمانية

من جانبها، استخدمت الحكومة العثمانية سياسة الشدة والقوة لمواجهة هذه المقاومة. شمل ذلك:

- **العمليات العسكرية**: قامت بشن حملات عسكرية على القبائل المعترضة، مما أدى إلى محاصرته [4] م .
- **الإعدامات والترهيب**:

استخدمت أساليب الترهيب والإعدام لتخويف القبائل من مغبة المقاومة.

رغم أن القبائل أظهرت شجاعة كبيرة في مقاومتها، إلا أن سياسة العثمانيين في القوة والحصار أدت في النهاية إلى تراجع هذه الحركات. إلا أن هذه الأحداث تركت أثرًا كبيرًا على الوعي الوطني والسياسي في المناطق اليمنية وأسهمت في تشكيل هويات محلية جديدة مقاومة للسلطات الخارجية [5].

وقام مدير الناحية برفع شكوى إلى وكيل قائم مقام قضاء ريمة، أوضح فيها تدهور الأوضاع

(1) المصدر نفسه
(2) زبيد المعاصرة، سالم، ص 180
(3) اليمن في الأرشيف العثماني، شمسي، ص 29
(4) المصدر نفسه، ص 43
(5) زبيد المعاصرة، سالم، ص 180

في الحديدة وخروجها عن السيطرة العثمانية. واستمرت حركات المقاومة من قبل قبائل الزرانيق وبني مروان. تشير المصادر في 15 يونيو 1874، الواردة من أوراق شورى الدولة، إلى أن أحمد أيوب باشا أرسل رسالة إلى الصدر الأعظم أحمد عزت باشا، أشار فيها إلى أن بعض الأقضية في ولاية اليمن أظهرت العصيان ضد الدولة العثمانية. قامت هذه القبائل بعمليات تخريب ونهب وامتنعت عن دفع الضرائب، مما يهدد استقرار ولاية اليمن. الأمر الذي دفع الدولة العثمانية لإرسال قوات عسكرية لضبط الأوضاع في المنطقة، بالإضافة إلى تخصيص الأموال وإرسال الأسلحة لتجاوز الأزمة [1].

لم تستقر الأوضاع في الحديدة، واستمر التدهور مما أدى إلى عزل الوالي أحمد باشا في 19 سبتمبر 1875، وتعيين رؤوف باشا والياً على اليمن. إلا أن الأخير لم يستمر طويلاً، حيث تم نقله إلى قيادة القوات البحرية العثمانية. استمرت الحركات المقاومة حتى 30 سبتمبر 1877، حين قام الوالي عاصم باشا بإرسال طلب إلى السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) أوضح فيه حاجة ولاية اليمن إلى التخصيصات المالية والأسلحة بسبب المقاومة اليمنية ضد الحكومة العثمانية [2].

كما أشارت الوثائق إلى أن محسن الشهابي، أحد قادة العشائر في عمران، قد هاجم القوات العسكرية هناك. يبدو أن السياسة التعسفية التي اتبعها الوالي عاصم مصطفى باشا أدت إلى اندلاع مقاومة ضده أكثر من أي والي آخر قبله، مما وضعه في موقف صعب. كانت القوات العسكرية العثمانية المرابطة في لواء الحديدة جزءاً من الجيش السابع المنتشر في بقية اليمن، وكانت تتألف من تشكيلات متعددة تشمل طابور مشاة في الحديدة وطابور مشاة في مدينة اللحية وآخر في جبل ريمة. حرصت الإدارة العثمانية على توفير الخدمات لقواتها في الحديدة بسبب حركات المقاومة، وأقامت عدة مستشفيات عسكرية لعلاج المرضى والجرحى من الجنود العثمانيين [3].

ثانياً: سياسة العثمانيين في الاوضاع التعليمية في لواء حديدة:

كانت الأوضاع التعليمية في ولاية اليمن خلال الفترة العثمانية تعاني من تدني كبير، مما دفع الحكومة العثمانية إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين التعليم وتطويره في المنطقة [4].

حالة التعليم في ولاية اليمن

- **التدني التعليمي**: عانت ولاية اليمن من ضعف النظم التعليمية، حيث لم تكن هناك مدارس كافية ولا برامج تعليمية فعالة. كانت معظم القرى تفتقر حتى إلى المدارس الابتدائية، مما أضعف التعليم الأساسي للأطفال، ونتج عن ذلك جيل يعاني من نقص المعرفة والمهارات الأساسية [5].

تقييم الحكومة العثمانية

- **اللجنة الإصلاحية**: في إطار جهود تحسين الأوضاع، أرسلت الحكومة العثمانية لجنة إصلاحية إلى ولاية اليمن لتقييم الوضع التعليمي. هذا التقييم كان ضروريًا لفهم معوقات التعليم واقتراح حلول مناسبة [6].

---

(1) الحديدة والسواحل اليمنية على البحر الأحمر في الأرشيف العثماني، شمسي، ص33-32

(2) موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، مجموعة من المؤلفين، ج10، ص 172

(3) المصدر نفسه

(4) حولية الثقافة العربية، الحصري، ص3

(5) حولية الثقافة العربية، الحصري، ص3

(6) التعليم في العهد العثماني والامامي الملكي والبريطاني في اليمن، عبد الله، ص 33-32

التقرير المقدم إلى الصدر الأعظم

- **تاريخ التقرير**: في 3 مايو 1899، قدمت الهيئة اليمنية تقريرًا إلى الصدر الأعظم العثماني، حيث أكدت أن مستوى التعليم في ولاية اليمن متدني جدًا وذكروا ضرورة اتخاذ خطوات فورية لتحسينه [1].

وكانت أبرز التوصيات:

1. **بناء مدارس ابتدائية**: اقترحت الهيئة ضرورة بناء مدرسة ابتدائية في كل قرية يزيد عدد سكانها عن خمسين عائلة، حيث سيساعد ذلك في توفير التعليم الأساسي للأطفال في المناطق النائية.

2. **فتح مدرسة رشدية**: أوصت بإنشاء مدرسة رشدية في كل مركز من مراكز الأقضية. كان الهدف من ذلك هو توفير التعليم الثانوي والتقني الملائم للطلاب.

3. **مدرسة للصنائع في لواء الحديدة**: طالبت الهيئة بفتح مدرسة خاصة بالصنائع في لواء الحديدة لتعزيز التعليم المهني والتقني [2].

الموافقات الحكومية

- **فتح مدارس جديدة**: في 11 أغسطس 1899، وافقت الحكومة العثمانية على اقتراحات الهيئة، حيث تم الاتفاق على فتح مدرسة للصنائع في مركز لواء الحديدة، بالإضافة إلى فتح مدرسة رشدية في كل مركز قضاء.

- **تعميم التعليم**: أكدت الحكومة العثمانية على أهمية تعميم التعليم في جميع أنحاء ولاية اليمن، وسعت إلى تأمين احتياجات المدارس الجديدة من المواد والموارد.

تشجيع الأهالي [3]

- **الترويج للتعليم المجاني**: تم التأكيد على مجانية التعليم في هذه المؤسسات الجديدة، مما ساعد في تشجيع الأهالي على إرسال أبنائهم إلى المدارس.

- **توفير المعلمين**: تم التخطيط لبناء مدرسة ابتدائية في كل قرية، وتدريب المعلمين في مركز كل لواء، بما في ذلك لواء الحديدة، مع التركيز على ضرورة توفير مرتب يتناسب مع عمل المعلمين لجذب الكفاءات التعليمية المؤهلة.

مثل هذا التحرك من الحكومة العثمانية في اليمن خطوة هامة نحو تحسين التعليم، حيث عكست الجهود المبذولة الرغبة في تطوير بنية التعليم وتعزيز الوعي الثقافي والمعرفي لدى سكان الولاية. توفير التعليم الأساسي والمجاني ساعد في فتح آفاق جديدة للأجيال المستقبلية، مما كان له دور في إسراع وتيرة التنمية في المنطقة. [4]

ثالثاً: سياسة العثمانيين في النظام الضرائبي في اليمن:

بعد استعراض سياستهم في اليمن، يجدر بنا التطرق إلى النظام الضرائبي الذي فرضه العثمانيون وكيفية جمعهم للضرائب، وهو ما شكل أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الثورات اليمنية ضد الحكم العثماني [5].

وجد العثمانيون أنفسهم في عدة مناسبات في مواجهة مع السلطتين الزيدية والعثمانية، حيث كانت كل منهما تدعي الحق في جباية الضرائب. خلال فترة الحكم العثماني، كان الإمام الزيدي

(1) لواء الحديدة في العهد العثماني الأخير، سبع، ص 5-4
(2) اليمن في العهد العثماني، بحوث الندوة الدولية، ص 63-65
(3) لواء الحديدة في العهد العثماني الأخير، سبع، ص 6
(4) المسح الجغرافي- الطبي لولاية اليمن، حكمت، ع9، السنة 7، 1997م، ص 42
(5) مملكة الامام يحيى، رحلة في بلاد العربية السعيدة، سلفاتور أبو نتى، ص 78.

يطالب الشعب اليمني بالزكاة والعشور وفقًا لما تقضي به الشريعة، بينما كان العثمانيون يفرضون ضرائب متنوعة على اليمنيين، مثل الجمارك والضرائب الأخرى. هذا التداخل في المطالبات الضريبية خلق حالة من الاضطراب وساهم في تصاعد المقاومة الشعبية ضد السلطة العثمانية [1].

كان الإمام الزيدي يمارس نظامًا ضرائبيًا خاصًا في اليمن، حيث كان يفرض على المسلمين دفع عُشر محصول الأرض نقدًا، بعد تقييم إنتاجية المحاصيل الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زكاة تُجمع من المواشي والدواجن والدواب، وكذلك زكاة التجارة والمخازن، ومن بين أنواع الزكاة الأخرى، كانت زكاة الفطر تُدفع في شهر رمضان، وهي زكاة بدنية، بالإضافة إلى زكاة الحلي التي تخص الذهب والفضة. في أوقات الحروب، كان يُطلب من المسلمين أيضًا تقديم إعانات للجهاد عند الحاجة[2].

أما بالنسبة ليهود اليمن، فقد كان عليهم دفع رسم جزية، بوصفهم ذميين. كانت هذه الجزية تُحدد بثلاث درجات: ثلاث ريالات سنويًا للميسورين، ريالين للمتوسطين، وريال ونصف للفقراء. هذا النظام الضريبي المتشعب ساهم في تعزيز سلطة الإمام، لكنه أيضًا أدى إلى استياء شعبي بسبب الأعباء المالية المتعددة التي فرضت على المواطنين [3].

كانت جميع الضرائب التي تم ذكرها تُعرف في اليمن بالزكاة، حيث كانت تجمع الأموال والعشور ويتم حفظها في بيت المال، الذي له فروع في مختلف المناطق. في هذه الفروع أو المستودعات، كانت تتوفر كميات من الحبوب والبن وغيرها من مستلزمات المعيشة، ولم يكن يُصرف أي شيء منها إلا بأمر من الإمام [4].

من الجوانب الإيجابية لبيت المال أنه كان يُقرض المحتاجين من المخزونات دون فوائد، نظرًا لأن تحصيل الفائدة كان محظورًا في اليمن وفقًا للشرعية الإسلامية، سواء في التجارة أو في المعاملات الأخرى. ومع ذلك، كانت المبالغ المصروفة من بيت المال قليلة نسبياً، لأن الإمام الزيدي، خلال فترة سيطرته على البلاد، كان يحصل على إيرادات إضافية من الجمارك ورسم القوافل [5].

فكل ما يدخل إلى مدينة حديدة كان يخضع لرسوم محددة على كل جمل أو دابة محملة. بينما كانت هذه الرسوم تُستخدم لتمويل مظاهر حكم الإمام، فإن ما كان يُصرف من بيت المال كان ضئيلًا. نتيجة لذلك، كانت الضرائب مصدرًا دائمًا لشكاوى اليمنيين وسخطهم [6].

وعندما خضعت اليمن للحكم العثماني، تولى الأتراك جمع الضرائب من اليمنيين بهدف تغطية نفقات الحامية العثمانية وتحقيق بعض المشاريع والمرافق العامة التي تخدم مصالحهم بشكل خاص ومصالح اليمنيين بشكل عام. وقد أظهر بعض الولاة الترك المصلحين اهتمامًا بتحسين الأوضاع، الأمر الذي أكسبهم تقدير الشعب اليمني [7].

لكن في المقابل، استغل كثير من الولاة والمتصرفين الأتراك عملية تحصيل الضرائب لمصلحتهم الشخصية، حيث لجأوا إلى وسائل

(1) الحكم العثماني في اليمن، اباظة، ص 115.
(2) مسالك الابصار في ممالك الامصار، العمري، ج4، ص 41.
(3) ملوك العرب، الريحاني، ج1، ص 140-139.
(4) ملوك العرب، الريحاني، ج1، ص 140-139.
(5) الحكم العثماني في اليمن، اباظة، ص116.
(6) المصدر نفسه.
(7) الحكم العثماني في اليمن، اباظة، ص 116.

متنوعة، وأحيانًا عنيفة، مما أثار حفيظة اليمنيين وأشعل جذوة الثورة ضد العثمانيين، ويستعرض نزيه مؤيد العظم، الذي زار اليمن في الأربعينات، الطريقة التي اتبعها بعض الولاة لتحريض الباب العالي ضد اليمنيين، مما زاد من عمق الهوة بينهم وأدى إلى تفشي مشاعر الكراهية. يذكر العظم أن المتصرف أو الوالي كان يخرج من مقر عمله إلى الأرياف والجبال لجمع العشور والضرائب، ويقوم بتحصيل ما يمكنه من الأموال من الأهالي الفقراء، دون أن يمنحهم أي إيصالات أو سندات [1].

ثم يعود إلى مقر عمله زاعمًا أن الأهالي في حالة عصيان ويرفضون الدفع، مما يدفع الحكومة، أي حكومة الولاية، لاستنفار الجيوش ضدهم، مما يؤدي إلى تدمير بيوتهم وخراب أرزاقهم. كان الوالي يكتب إلى الباب العالي في الأستانة يدعي أن أهل اليمن تمردوا وأنهم أشقياء يرفضون الطاعة لدولة الخلافة العثمانية. وبما أن أولي الأمر في القسطنطينية لم يكن لديهم فهم عميق للمذهب الزيدي أو حقيقة الأوضاع في اليمن، كانوا يأخذون بهذه الادعاءات الكاذبة ويدعمون سياسة موظفيهم في اليمن، مما أدى إلى إرسال المزيد من الجند والسلاح لقمع اليمنيين بالقوة. وبذلك، استمرت الصراعات بين اليمنيين والعثمانيين في حالة من التوتر والخلاف الدائم [2].

رابعاً: سياسة العثمانيين في الأوضاع الصحية في لواء حديدة:

عانت ولاية اليمن من تدهور خطير في الأوضاع الصحية، حيث انتشرت العديد من الأمراض والأوبئة جراء الظروف المعيشية الصعبة، والتي كانت نتيجة للفقر وجهل السكان. لكن بالرغم من هذه التحديات، قامت الحكومة العثمانية بعدة جهود لتحسين الوضع الصحي في المنطقة [3].

تم إنشاء عدد من المستشفيات في المناطق التي تُعتبر آمنة، ومن بينها مدينة الحديدة. كانت الحديدة، باعتبارها الميناء الرئيسي لليمن، نقطة حيوية لتقديم الخدمات الصحية. في 22 نوفمبر 1881، قدمت ولاية اليمن طلبًا رسميًا إلى الحكومة العثمانية لتمويل إنشاء مركز للحجر الصحي في ميناء الحديدة، نظرًا لأن المنشأة القديمة لم تعد كافية لمواجهة التحديات الصحية [4].

في 26 من نفس الشهر، وافقت الحكومة العثمانية على هذا الطلب، مما أتاح للحديدة أن تلعب دورًا مركزيًا في تقديم الخدمات الصحية لكل من سكان المدينة والمناطق المحيطة بها. وفي يوليو 1891، تم تكريم رئيس بلدية الحديدة، السيد أحمد الشراعي، بمنحه وسامًا مجيديًا من الدرجة الثالثة، وذلك تقديرًا لجهوده في مكافحة الأمراض والأوبئة في المنطقة، فضلاً عن مساهمته في تحسين مستوى الخدمات الصحية للسكان، تدل هذه التطورات على أهمية الاستجابة الفعالة للتحديات الصحية من قبل السلطات، وأيضًا على الدور المحوري الذي لعبته مدينة الحديدة في تحسين الأوضاع الصحية في ولاية اليمن [5].

(1) رحلة في بلاد العربية السعيدة، العظم، ص 154.
(2) كتاب موسوعة القبائل العربية، الطيب، ج1، ص 33.
(3) رحلتي الى اليمن، زكريا، ج1، ص 165.
(4) رحلتي الى اليمن، زكريا، ج1، ص 165.
(5) لواء الحديدة في العهد العثماني الأخير، سبع، ص6-5.

المطلب الثالث:

الإصلاحات العثمانية في حديدة 1872:

تعتبر فترة الإصلاحات الإدارية العثمانية في الحديدة بين عامي 1872 و1873 م مرحلة مهمة في تاريخ المدينة، حيث تحولت الحديدة إلى نقطة تقاطع طرق تجارية رئيسية بفضل افتتاح قناة السويس، ومن أهم جوانب هذه الإصلاحات وأسبابها وتأثيرها [1].

أسباب الإصلاحات الإدارية:

1. **التحول الاقتصادي**: بعد افتتاح قناة السويس في عام 1869، أصبحت الحديدة مركزًا حيويًا للتجارة الدولية. لذا، كان من الضروري تعزيز السيطرة العثمانية على المنطقة لاستغلال هذه الفرصة الاقتصادية.

2. **السيطرة السياسية**: مع بروز القوى الأوروبية وزيادة نفوذها في المنطقة، سعت الدولة العثمانية إلى تعزيز حضورها في الحديدة لضمان عدم تفكك السلطة العثمانية أمام التهديدات الخارجية[2].

3. **انتشار السفارات الغربية**: كانت الحديدة نقطة استقطاب للسفارات الأجنبية، مما زاد من أهمية الإدارة العثمانية في المحافظة على استقرار المنطقة.

واهم الإصلاحات الإدارية: **التقسيم الإداري**: تم تقسيم المدينة إلى مناطق إدارية عدة، مما ساعد في إدارة الشؤون المحلية بكفاءة أكبر. هذا التقسيم سمح بتوزيع الموارد وتوجيهها بحيث تتلاءم مع احتياجات كل منطقة [3].

2. **تحسين البنية التحتية**: شملت الإصلاحات تطوير الموانئ، الطرق، والمرافق العامة. تحسين هذه البنية التحتية كان حيويًا لدعم الحركة التجارية والنقل.

3. **تعزيز الأمن والشرطة**: تم إنشاء قوات من الشرطة المحلية لضمان النظام والأمان، مما ساعد في جذب التجار والمستثمرين إلى المنطقة.

4. **استقطاب الخبراء**: لجأت الدولة العثمانية إلى استقدام خبراء ومهندسين لتدريب الكوادر المحلية على الإدارة الحديثة وتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

* **النمو التجاري**: بفضل الإصلاحات، شهدت الحديدة نموًا ملحوظًا في الحركة التجارية، وأصبحت المدينة تستقبل العديد من السفن التجارية، مما ساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي.

* **الاستقرار السياسي**: ساعدت هذه الإصلاحات في تعزيز سلطة الدولة العثمانية في اليمن وخلق نوع من الاستقرار في المنطقة رغم التحديات السياسية التي كانت تواجهها [4].

***ارتباطات دولية**: أصبحت الحديدة حلقة وصل بين الشرق والغرب، مما زاد من تأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية.

تعتبر الإصلاحات الإدارية العثمانية في الحديدة خلال تلك الفترة خطوة استراتيجية أسهمت في تعزيز مكانة المدينة التجارية والسياسية، وأسست لظهور دور جديد للحديدة كمركز إقليمي في التجارة الدولية [5].

---

(1) زبيد المعاصرة، سالم، ص 198.

(2) الحديدة والسواحل اليمنية على البحر الأحمر في الأرشيف العثماني، شمسي، ص 26 .

(3) زبيد المعاصرة، سالم، ص 198.

(4) الحديدة والسواحل اليمنية على البحر الأحمر في الأرشيف العثماني، شمسي، ص 26.

(5) معجم البلدان والقبائل اليمنية، المقفحي، ج1، ص 436.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الذي تناول بالدراسة والتحليل السياسة العثمانية في **لواء الحديدة** خلال الفترة من 1872م **حتى** 1918م، يتضح أن هذه الحقبة تمثل مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمنطقة، حيث أسهمت في تشكيل ملامح الحياة العامة في لواء الحديدة، وفي اليمن عمومًا.

لقد كشف البحث عن حجم التأثير العثماني، سواء من خلال السياسات الإدارية والتنظيمية التي تبناها العثمانيون في سبيل إحكام السيطرة على الإقليم، أو من خلال البرامج الإصلاحية في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، والتي كان لها أثر مباشر على سكان المنطقة، رغم ما رافق ذلك من أعباء مالية وضريبية أثارت بعض التوترات الاجتماعية.

أولاً: النتائج

1. **الأهمية الاستراتيجية للحديدة:** برزت الحديدة كموقع جغرافي وتجاري استثنائي، ما جعلها محورًا مهمًا في المخطط العثماني للسيطرة على البحر الأحمر وخطوط التجارة البحرية، وأداة استراتيجية لربط اليمن بالإمبراطورية العثمانية إداريًا واقتصاديًا.

2. **السياسات العثمانية في الإدارة والضرائب:** أظهرت الدراسة أن العثمانيين اعتمدوا على تقسيمات إدارية محكمة وأنظمة ضرائب معقدة، هدفت إلى تمويل المؤسسات العثمانية وتعزيز الوجود العثماني، لكن هذه السياسات شكّلت في كثير من الأحيان عبئًا على السكان المحليين، مما أدى إلى حالة من التململ الشعبي.

3. **الإصلاحات الاجتماعية والخدمية:** رغم التحديات، فقد بذلت الدولة العثمانية جهودًا لتحسين الخدمات في لواء الحديدة، لا سيما في مجال **التعليم**، حيث أُنشئت بعض المدارس الحديثة، ومجال **الصحة** من خلال تأسيس نقاط طبية ومراكز رعاية بدائية، تُعد خطوة مهمة مقارنة بالأوضاع السابقة.

4. **التفاعل بين السكان المحليين والحكم العثماني:** اتسمت العلاقة بين الأهالي والدولة العثمانية بالتذبذب، بين القبول بالإصلاحات والاستفادة منها، وبين الرفض والمقاومة خصوصًا في فترات تشديد الضرائب أو تدخلات السلطة المباشرة.

ثانيًا: التوصيات

1- **تشجيع البحث في التاريخ المحلي:** يُوصى بتوسيع نطاق الدراسات الأكاديمية التي تتناول المناطق اليمنية في فترات الحكم العثماني، لا سيما المناطق التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي، ومنها الحديدة، لتكوين سردية تاريخية شاملة ومعمقة.

2- **الاستفادة من التجارب العثمانية في تطوير الخدمات:** يجب النظر إلى بعض التجارب العثمانية في مجالات **الصحة والتعليم والتنظيم الإداري** كنماذج يمكن دراستها وتحليلها واستخلاص العبر منها، خصوصًا في السياق اليمني الحديث الذي يحتاج إلى تجديد البنية الإدارية والتنموية.

3- **إعادة إحياء البنية التحتية على أسس تاريخية:** يمكن استخدام المعطيات التاريخية التي توصل إليها هذا البحث في إعادة تخطيط البنية التحتية للحديدة ومحيطها، بطريقة تتناسب مع طابعها التاريخي ووظيفتها الجغرافية، مع الحفاظ على خصوصيتها الثقافية.

4- **تعزيز المشاركة الشعبية في التخطيط التنموي:** من المهم في المرحلة القادمة إرساء

آليات حقيقية لمشاركة السكان المحليين في صياغة السياسات التنموية، استنادًا إلى فهم أعمق للتراث التاريخي للمنطقة، وذلك بما يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه المشاريع الوطنية.

5- توثيق الأرشيف العثماني المتعلق باليمن: يُنصح بتشجيع الباحثين والمؤسسات اليمنية والأكاديمية على التنقيب في الأرشيف العثماني، سواء في إسطنبول أو في مراكز الأبحاث، لما يحمله من وثائق هامة تسهم في إعادة قراءة التاريخ اليمني من زوايا جديدة.

المصادر:

1. الامامة في اليمن في مواجهة العثمانيين (حقائق تاريخية)، د. عادل دشيلة، 2019 .
2. امة الملك محمد الثور، الموقف اليمني من الحكم العثماني الثاني لليمن مع تحقيق مخطوطة الدر المنثور في سيرة الامام المنصور، تأليف: علي بن عبد الله الارياني، سنة 2008م، دمشق،
3. تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، دمشق، ط2، 2001،
4. تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في تاريخ اليمن، عبد الواسع بن يحيى الواسعي، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ط2، 1991،
5. تاريخ اليمن وصنعاء، ترجمة: مديرية التطوير الثقافي، احمد راشد، العراق، مطبعة البصرة، 1986م .
6. التعليم في العهد العثماني والامامي الملكي والبريطاني في اليمن، عدنان عبدة ناشر عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الأردن، 1994 .
7. الحديدة والسواحل اليمنية على البحر الأحمر في الأرشيف العثماني، حسن صادق إبراهيم شمسي، مركز التاريخ العربي للنشر، 2021.
8. الحكم العثماني في اليمن في الفترتين (1635-1538مو1918-1872م)، احمد محمد علي الغيلاني الشهري، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية .
9. الحكم العثماني في اليمن(1918-1872م)، د. فاروق عثمان اباظة، المكتبة العربية، مصر 1986
01. حولية الثقافة العربية، ساطع الحصري، القاهرة، 1949.
11. رحلة في بلاد العربية السعيدة، نزيه مؤيد العظم، (د.م)، (د.ت).
12. رحلتي الى اليمن، احمد وصفي زكريا، ج1، دمشق، 1986.
13. زبيدة المعاصرة دراسة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي (1980-1962)، عبد الاله سليمان سالم حبيب، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة عدن، 2007 .
14. علاقة العثمانيين بالأمام يحيى في ولاية اليمن (1918-1904)، فؤاد عبد الوهاب على الشامي، 2011.
15. كتاب موسوعة القبائل العربية، محمد سليمان الطيب، دار الوفاء، ج1.
16. لواء الحديدة في العهد العثماني الأخير، حسن ضاري سبع، كلية التربية، جامعة القادسية.
17. مرآت اليمن، زهدي، مطبعة سنده، إستانبول، 1328.
18. مسالك الابصار في ممالك الامصار، ابن فضل الله العمري، ج4،

19. المسح الجغرافي- الطبي لولاية اليمن، عبد الحكيم حكمت، ترجمة محمود الحاج قاسم محمود، مجلة مركز الدراسات الإنسانية في جامعة قطر، ع9، السنة 7، 1997م.
20. معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم احمد المقحفي، ج1، دار الكتب، (د.ت).
12. ملوك العرب، امين الريحاني، ج1 .
22. مملكة الامام يحيى، رحلة في بلاد العربية السعيدة، سلفاتور أبو نتى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009.
23. موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، مجموعة من المؤلفين، نقلها أبو سعيد المصري، ج10.
24. اليمن الكبرى، حسين بن علي الويسي، ج1، ط2، مكتبة الارشاد، صنعاء، 1991.
25. اليمن في الأرشيف العثماني، حسن صادق إبراهيم شمسي، مركز طروس للنشر والتوزيع، الكويت، 2020 .
26. اليمن في العهد العثماني، بحوث الندوة الدولية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامي، إستانبول، 2011.
27. اليمن في عهد حكم الاتحاديين 1908-1918، هند فخري المولى، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2004.